الجمهورية العربية المتحدة

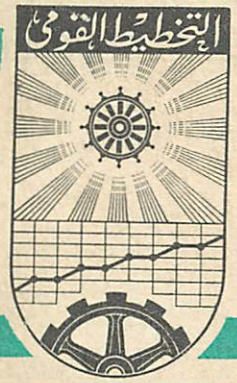

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٤٥٧)

الادخار فى البلاد المتخلفة اقتصاديا

رمزى زكى

يوليو ١٩٦٤

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الأدخـار
فى البـــلاد المتخلفـــة اقتصـــاديا

(دراسة تحليليـة)

الادخار فى البلاد المتخلفة اقتصاديا

رمزى زكـــى

محتويات البحـــث

الموضـــوع :	صفحة
المبحث الاول : مكان المدخرات الوطنية فى عملية التنمية الاقتصادية	١
المبحث الثانـى : دراسة تحليلية للمدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا	٧
مقـدمـة	٧
اولا : نظرة عامة الى هيكل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة	١٠
ثانيا : تحليل المدخرات الوطنية على مستوى قطاعات الاقتصـاد القـومـى	١٨
(١) ـ مدخرات القطاع الحكـومـى	١٨
(٢) ـ مدخرات قطـاع الاعمـال	٢٦
(٣) ـ مدخرات القطاع العـائـلى	٢٨
ثالثـا : اسباب انخفاض معدلات الادخار بالبلاد المتخلفة	٣١
المبحث الثالث : هل البلاد المتخلفة فقيرة فى مدخراتها ؟ ؟	٤٠
مقـدمـة	٤٠
اولا : الادخار المتحقق	٤١
ثانيا : الادخار الممكن ان يتحقق	٤١
ثالثا : الادخار المخطط	٤٣
المبحث الرابـع : الادخار فى الجمهورية العربية المتحدة	٥٢
مقـدمـة	٥٢
اولا : خصائص هيكل المدخرات الوطنية بالجمهوريـة العربية المتحـدة	٥٢
ثانيا : مدى كفاية المدخرات الوطنية فى تمويل خطـة التنميـة	٥٦
ثالثا : الموقف الاستهلاكى والادخارى لقطاعات الاقتصـاد القومى خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ..	٦٠

المبحث الأول

مكان المدخرات الوطنية فى عملية التنمية الاقتصادية

تتوقف التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الاصلاح السياسى ، وتوفر روءوس الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية ، وتوفر المعارف والقدرات الفنية والتنظيمية ، وتغيير القيم الاجتماعية والثقافية البالية الموروثة ، واستجابة النظم الاجتماعية للقيم الجديدة التى تحتم التنمية الاقتصادية اعتناقها .... الخ . ومع ذلك فان الاقتصاديين ، فى الوقت الراهن ، يتفقون على ان توفر روءوس الأموال يعتبر اهم هذه المتغيرات بالنسبة لعدد كبير من الدول المتخلفة . والسبب فى ذلك يرجع الى ان معظم المتغيرات الاخرى تتوقف بدورها على معدل تراكم روءوس الأموال . فكلما زادت روءوس الأموال المستثمرة ، كلما أمكن التأثير فى المتغيرات الاخرى ، والوصول بها الى المستوى الملائم لعملية التنمية .(١)

وقد احتل عنصر رأس المال ، مكانا بارزا فى الفكر الاقتصادى التنموى . ذلك ان جميع نظريات النمو الاقتصادى منذ آدم سميث حتى الوقت الراهن ، تعتبر رأس المال متغيرا اساسيا يعتمد عليه معدل النمو الاقتصادى . كما ان والت ويتمان رستو،

---

(١) ـ يجب الا يفهم من هذا الكلام ، ان زيادة راس المال هى مفتاح التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع البلاد المتخلفة . ففى عدد كبير من هذه البلاد نجد ان القضاء على البنيان الاجتماعى القديم قد يشكل المتغير الاساسى الذى يعتمد عليه النمو فى اولى مراحله . ففى بعض الدول المتخلفة ، نجد ان القيم الاجتماعية البالية التى يعتنقها الافراد ، مثل التواكلية والقناعة والكسل والامعان فى القيم الروحانية التصوفية ، تحول دون تحرك النظام الاقتصادى نحو معارج التقدم . ومن هنا فان القضاء على هذه القيم أولا (اى تغيير هذا البنيان الثقافى الاجتماعى) واستجابة الافراد للقيم الاجتماعية الجديدة التى تتطلبها عملية التنمية قد تحتل درجة اكبر فى الاهمية من توفر روءوس الأموال .

لاحظ فى نظريته المشهورة عن مراحل النمو الاقتصادى ، ان اهم ما يميز فترة الانطلاق take-off ، التى يتحول بعدها الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو الذاتى السريع ، هو ارتفاع معدل الاستثمار (او تراكم رؤوس الأموال) من ٥٪ الى اكثر من ١٠٪ من الدخل القومى . حيث ان هذا المعدل بعد وصوله الى هذا المستوى وتوزيع الاستثمارات التوزيع الامثل ، يؤدى الى زيادة الدخل القومى بمعدل يزيد بصورة قاطعة عن المعدل اللازم لمقابلة الزيادة فى السكان . ومن ثم اعتبر رستو ارتفاع معدل الاستثمار من مؤشرات فترة الانطلاق .

واذا كنا قد ذكرنا ان التنمية الاقتصادية لا تتطلب رأس المال فحسب ، بل تتطلب عملية تغيير جذرى للاوضاع الاجتماعية والسياسية بصورة تتلائم مع احتياجات التنمية فانه ايا كانت طبيعة هذه التغيرات المطلوبة للتنمية ، فان توفر رؤوس الأموال عامل جوهرى ، من عوامل التنمية وان اختلف فى الاهمية بالقياس الى العوامل الاخرى (١) . بل يمكن القول بأنه فى معظم البلاد المتخلفة يعتبر رأس المال حجر الزاوية لأى خطة من خطط التنمية .

وتبدو اهمية راس المال ، كعامل محدد للنمو الاقتصادى ، من المعادلة المشهورة لهارود ـ دومار ـ سنجر Harrod- Domar - Singer Equation ، وهى المعادلة التى يطلق عليها البعض القانون الحديدى للتنمية الاقتصادية Iron law of Economic development ، والتى منها يمكن ان نستخلص محددات النمو الاقتصادى .

$$Y = \frac{S}{K} - P$$

---

(١) ـ انظر : دكتور زكى شافعى ، دور الاستثمار الاجنبى فى التنمية الاقتصادية محاضرة القيت بالقاهرة . فبراير سنة ١٩٦٣ .

حيث Y تمثل لنا معدل نمو الدخل الفردى المطلوب ٠

، S تمثل لنا معدل الادخار (الاستثمار) المطلوب ٠

، K تمثل لنا معامل راس المال

، P تمثل معدل نمو السكان (١) ٠

فمن هذه المعادلة يتبين لنا ، ان هناك ثلاثة متغيرات مستقلة تتحكم فى تحديد معدل النمو فى متوسط دخل الفرد ٠ وهذه المتغيرات الثلاثة كما هو واضح هى :

(١) ـ معدل نمـــو الســـكان ٠

(٢) ـ معامل رأس المـــــال ٠

(٣) ـ معدل الادخار (الاستثمار) ٠

فكلما انخفض معدل نمو السكان ، ومعامل رأس المال ، كلما كانت الزيادة فـــى متوسط دخل الفرد ، التى يمكن الحصول عليها من معدل معين للادخار ، اكبر ممـــا لو كان حجم هذين العاملين كبيرين ٠

ومن المعلوم ان معظم البلاد المتخلفة تعانى من مشكلة زيادة السكان ٠ حيث يتراوح معدل نمو السكان عادة فيها ما بين ٢ ـ ٣٪ سنويا ٠ وليس من السهـــل تخفيض هذه النسب فى الاجل القصير ٠ ذلك ان تخفيض هذه النسب (عن طريـــق سياسة تحديد النسل مثلا) تتطلب ان يرتفع الوعى الثقافى والاجتماعى للاهالى ٠ وهـو امر غير متوفر فى القطاع الريفى الذى تتدفق منه اعلى نسبة من تزايد الســـكان ٠ ويتطلب الامر لرفع هذا الوعى انقضاء وقت طويل ، تبذل فيه جهود كثيرة ، حـــتى يتسنى تغيير القيم والمفاهيم والمثل الاجتماعية البالية الموروثة ، ويستجيب الافـــراد للسياسات السكانية الموضوعة ٠ ومن ثم يمكن القول بأن معدل نمو السكان ، عـــادة

---

(١) ـ يقصد بمعدل نمو السكان فى هذا الصدد ، معدل نمو السكان الطبيعـــى ، اى الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ، بمعنى ان معدل الهجـــرة الصافى لا يدخل فى هذا المعدل ٠

ما يؤخذ على انه المتغيرات المعطاه given ، حيث لا يستطيع المخطط التأثير فيه فى الاجل القصير .

كما اننا اذا نظرنا الى معامل راس المال Capital-output ratio ، لوجدنا انه عادة ما يتسم بالكبر خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ، بسبب ما تتطلبه عملية التنمية من اغراق جزء كبير من الاستثمارات فى بناء راس المال الاجتماعى الثابت Social overheads ، مثل انشاء الطرق والكبارى ومشروعات الكهرباء والمياه وشبكات السكك الحديدية الخ ..... اذ لا يخفى ان مثل هذه المشروعات تتطلب كثافة فى رأس المال على حين ان انتاجيتها المباشرة ضعيفة . ومن هنا فان معامل رأس المال الخاص بمثل هذه المشروعات يكون مرتفعا وبالتالى يشكل ثقلا يدفع معامل رأس المال العام الحدى للارتفاع . ولما كانت هذه المشروعات من المستلزمات الاساسية للتنمية الاقتصادية ، فليس من المتصور الاستغناء عنها لتخفيض معامل رأس المال . اذ لا يمكن للبنيان الاقتصادى ان يتحرك فى طريق النمو ما لم توجد هذه المشروعات ومن هنا يمكن القول ان معامل راس المال ، بصفة عامة ، يعتبر أيضا ، من المتغيرات المعطاه given التى لا يستطيع المخطط التأثير فيه تأثيرا كبيرا . حيث يتحكم فى تحديد هذا المعامل مجموعتين من العوامل الفنية technological factors وغير الفنية nontechnological factors التى لا يسهل التأثير فيها فى الاجل القصير(١)

ومن المناقشة السابقة ، يتبين لنا ان معدل الادخار هو المتغير الاساسى أو الوحيد الذى يجب ان نعول عليه كثيرا ، لان حجم هذا المعدل هو الذى يمكن لنا أن نؤثر فيه بالزيادة . اذ يمكن زيادة الادخار الوطنى عن طريق تشجيع الافراد

---

(1) See: S.A.Abbas: Capital requirments for the development of south and south -East Asia, Amesterdem, 1955.pp.76. and see also, Robert N. Grosse; The structure of Capital, in Studies in the Structure of the American Economy, by W. Leontief and others, New-York, Oxford university Press, 1953-PP. 185-242.

على الادخار الاختيارى ، او عن طريق الادخار الاجبارى (١) . كما يمكن زيادة حجم المدخرات المتاحة للاستثمار عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى ، غير ان هناك حدودا لهذا الاقتراض خلال فترة معينة . كما ان الاقتراض فى الوقت الحاضر يعنى ضرورة الاقراض فى المستقبل لسداد الاعباء المترتبة على الاقتراض . ولذلك يمكن القول (٢) بأنه فى الاجل الطويل يتساوى معدل الاستثمار مع معدل الادخار الوطنى .

ومن الجدير بالذكر هنا ، ان التجارب العملية فى السنوات القليلة الماضية اثبتت ان امكانيات التمويل عن طريق المصادر الخارجية ، سواء أكان ذلك عن طريق استيراد رؤوس الأموال الخاصة ، او عن طريق القروض الاجنبية ، محدودة وضعيفة ومقيدة وتتوقف اساسا على الاعتبارات السياسية اكثر مما تعتمد على البواعث الاقتصادية (٣) . ومن ثم فان المصادر الداخلية للتمويل (المدخرات الوطنية) تعتبر هى الاساس الذى يجب ان ترتكز عليه عملية التنمية الاقتصادية . ومن هنا يجمع خبراء التنمية ، على انه لا مناص من ان تعمل البلاد المتخلفة ، بشتى الطرق على زيادة مدخراتها الوطنية ، باعتبار ان ذلك هو الاسلوب الصحيح لتنمية هذه الاقتصاديات ودفعها نحو مدارج التقدم . كما ان التنمية اذا لم تكن نابعة من دوافع داخلية بالبلاد المتخلفة ، فانه من غير المحتمل ان تستمر القوى الدافعة للتنمية الى امد بعيد

---

(١) ـ يتمثل الادخار الاجبارى ، كما هو معلوم ، فى ثلاثة صور اساسية هى (١) التضخم (٢) الضرائب (٣) المدخرات الجماعية (التأمينات الاجتماعية والمعاشات).

(٢) ـ انظر : دكتور محمد محمود الامام ـ التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٣ ـ ص ٤٩

(٣) ـ انظر فى دراسة مدى ما اسهمت به رؤوس الاموال الاجنبية فى تزويد البلاد المتخلفة بالمواد اللازمة لتمويل برامج التنمية :
A.K. Cairncross: Factors in Economic development. Ch.3. George Allen and unwin , London. 1962. and see also: U.N. International flow of long-term capital and official Donations 1951-1959 PP. 12-17.

وذلك على حد تعبير الاستاذان ميير وبالدوين فاذا كنا الآن قد اقتعنا بهـــــذه الحقائق ، وادركنا اهمية الادخار الوطنى فى عملية التنمية الاقتصادية ، فهل لنـــا ان نلقى ضوءا على حقيقة مشكلة ضآلة المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة ، حـــتى يمكننا ان نتبين مدى صحة الكتابات الاقتصادية فى هذا الموضوع التى تذكـــر أن البلاد المتخلفة فقيرة بمداخراتها ، وحتى يمكننا ان نتبين مدى العبء الملقى علـــى كاهل هذه الاقتصاديات عند تعبئة مدخراتها وتوجيهها لنواحى الاستثمار المطلوب ؟؟

المبحث الثانـــى

دراسة تحليليـــة للمـــدخـــرات الوطنيـــة بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ٠

مقـــدمـــــة :

بينا فيما تقدم كيف يجمع كثير من خبراء التنمية الاقتصادية ، على ان المدخرات المدخرات الوطنية هى الاساس الذى يجب ان تعول عليه البلاد المتخلفة عند سعيهـا للنمو الاقتصادى ٠ كما اجمع هؤلاء الخبراء على ان انطلاق هذه البلاد نحو معـــارج النمو يقتضى منها ان تحقق معدلا مرتفعا لتراكم رؤوس الأموال ٠ والسبب فى ذلـــك يرجع الى ان هذه البلاد تحتاج فى المراحل الاولى من التنمية ان تخلق رؤوس الاموال الاجتماعية الثابتة Social overheads التى يعتبر توفرها امرا ضروريا حتى يمكن لقـــوى التنمية ان تعمل عملها بنجاح فى النظام الاقتصادى ، ويتطلب انشاء هذه الامـــوال توافـر موارد ضخمة لتمويلها ٠ ومن ناحية اخرى اثبتت الدراسات التنموية عـــــن استراتيجية التنمية ، انه من الافضل للبلاد المتخلفة ان تقيم وتنمى الصناعات المرتبطـة ببعضها البعض ، اى تلك التى تتميز بدرجة عالية من التشابك والترابط ٠ حيث ان هذا الترابط ، والتداخل يخلق فيما بينها وفوراتا خارجية كثيرة تعمل على تخفيض النفقـة ٠ (١) ومن ثم يقتضى الامر ان تقوم البلاد المتخلفة بتنفيذ جبهة عريضة من الاستثمارات حـــتى يمكنها الاستفادة من هذه الوفورات ٠ ومن ناحية اخرى يرى بعض الاقتصاديين ، مثـــل

(١) انظر فى دراسة فكرة الوفورات الخارجية وعلاقتها بالتنمية :
Tibor Scitovesky: Two Concepts of External Economies, in Readings in Economic Development. edited by: T. Morgen, G.W Betz and N.K.Choudhry , Wadsworth publishing Company, Inc. Belmont, California, PP. 191-127.

روزنشتاين رودان ، ان التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة يجب ان تتسم بالطفـــرة والضخامة ، اى يجب ان تكون هناك دفعة قوية من الاستثمارات Big Push حتى يمكن لعجلات النمو ان تشد الاقتصاد القومى فى طريق التقدم .

لكل هذه الاسباب وغيرها ، يجمع كثير من خبراء التنمية على ان معدل تراكم رؤوس الأموال يجب ان يكون مرتفعا فى المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية . ويرى بعضهم أن هذا المعدل عادة ما يتراوح ما بين ١٠ ـ ١٥٪ من الدخل القومى . فاذا ارتفع هذا المعدل فوق هذه النسب ، فان عجلات التنمية تندفع بسرعة للامام اما اذا انخفض المعدل دون هذه النسب فان ذلك لن يكون كافيا لاحداث التنمية .

ولا يخفى ان مدى سرعة التنمية لا يتوقف فقط على معدل الاستثمار (او تراكم رؤوس الاموال) وانما يتوقف ايضا على الاشكال التى يتخذها هذا الاستثمار . فليست التنمية الاقتصادية مجرد تجميع لكميات من رؤوس الأموال ، انما هى وثيقة الصلـــة بكيفية توزيع هذه الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية . فقد اثبتت الدراسات ان مدى تركز الاستثمار داخل القطاع الصناعى وتوزيعه بين الاستثمار فى الصناعـــات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية ، وبين القطاعات المختلفة الاخرى هما اللذان يحددان سرعة التصنيع والنمو . لا عجب والحال هذه ، ان اشار احد الكتاب الى " أن ارتفاع معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفيتى كان يرجع بصفة اساسيـــة ، لا الى اختلاف معدلات الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وانمـــا يرجع الى الاختلافات بينهما فى اتجاهات الاستثمار "(١) .

---

(1) - See: Norman Koplan: Capital Formation and Allocation in Soviet Economic Growth, edited by A. Bergson, Row Peterson, & Co., New-York, P.80.

والحقيقة اننا اذا ما نظرنا نظرة خاطفة ، لتجارب النمو الاقتصادى لبعض الدول التى بدأت نموها بعد الحرب العالمية الأولى ، لوجدنا انها قد بدأت عمليات التنمية أولا بتحقيق معدل مرتفع لتراكم رؤوس الأموال . ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ، تراوح هذا المعدل فيما بين ١٥ ـ ١٦٪ من الدخل القومى فى اولى مراحل التخطيط كما تراوح هذا المعدل فيما بين ٢٠ ـ ٢١٪ فى تشيكوسلوفاكيا وبولنده ، كما وصل هذا المعدل الى حوالى ٣٦٪ فى يوغوسلافيا عام ١٩٤٩ ، كما رسمت بلغاريا وهنغاريا خططها على اساس معدل يتراوح فيما بين ٢٠ ـ ٢٧٪ من الناتج القومى وذلك خلال مشروع التنمية الأول (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) (١) . وبصفة عامة يمكن القول أن التخطيط القومى فى جميع بلاد اوروبا الشرقية قد قام على اساس معدل للاستثمار لا يقل عن ١٥٪ من الدخل القومى .

لا عجب والحال هذه ، ان كان الارتفاع بمعدل تراكم رؤوس الأموال من أمهات المشاكل الاساسية التي تواجهها البلاد المتخلفة الرانيه للنمو الاقتصادى . حيث ان معدل الادخار القومى ، فى هذه البلاد ، يقل بكثير عن المعدلات الآنفة الذكر ويعتبر انخفاض معدل الادخار القومى فى هذه البلدان سمة اساسية من سمات التخلف الذى يرين عليها . وحتى نتأكد من صحة هذه السمة ، يجدر بنا أن نقوم بعملية استكشاف سريعة ، للمدخرات الوطنية بهذه البلاد . وسوف نستند فى ذلك على بيانات هيئة الامم المتحدة باعتبارها تمثل ادق المصادر الاحصائية فى هذا الصدد .

المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا :

ذكرنا فيما تقدم ان الكتابات الاقتصادية عن التنمية الاقتصادية تشير دائما الى ضآلة حجم المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا باعتبار ان ذلك خصيصة من خصائص التخلف الاقتصادى الذى يرين على هذه البلاد . وعلينا الآن ندرس هذه

(١) ـ انظر : س.س. راجل . فن التخطيط للتعجيل بالنمو الاقتصادى بالبلاد المتخلفة . ترجمة الدكتور راشد البراوى . القاهرة ـ ١٩٦٣ ، ص

الخاصية بالتفصيل . وسوف تكون خطة البحث فى هذه النقطة كالآتى :

أولا : نظرة عامة الى هيكل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة .

ثانيا : تحليل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى .

ثالثا : أسباب انخفاض معدلات الادخار بالبلاد المتخلفة .

وسوف نتناول هذه النقاط الثلاث بالتحليل :

اولا : نظرة عامة الى هيكل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة:

لو نظرنا نظرة عامة الى المدخرات الوطنية المتحققة فعلا بالبلاد المتخلفة لوجدنا انها بصفة عامة ، تتسم بالانخفاض ، وتقل بكثير عن المعدلات المطلوبه لتراكم رؤوس الأموال التى تحتاج اليها التنمية الاقتصادية . ولما كانت هذه البلدان ترزح تحت ثقل كبير من النظم والعادات والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى من شأنها اضعاف الحافز على الادخار ، فان حجم المدخرات المتحققة بهذه البلاد لا تفى بحاجة الاستثمار فى هذه البلاد . ومن ثم كان لابد على هذه البلاد ان تعتمد على المدخرات الاجنبية التى تنساب من البلاد المتقدمة الى هذه البلاد . ويمكن لنا ان نتبين هذه الحقيقة . اذا ما تأملنا الجدول رقم (١) الذى يوضح لنا كيف يتكون العرض الكلى للادخار ، فى عدد من البلاد المتخلفة الرانية للنمو الاقتصادى فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ .

اذ يتبين لنا من الجدول ، أن المدخرات الاجنبية التى انسابت الى البلاد المتخلفة التى يشملها الجدول كانت تكون نسبة هامة من العرض الاجمالى للادخار فى هذه البلاد (١) . ذلك اننا اذا اخذنا الفترة ما بين ٥٠ ـ ١٩٥٩ ، كفترة واحدة

(١) ـ من الواضح ان هذا الكلام لا يتعارض مع الحقيقة التى سبق ذكرها ، وهى ان انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد المتخلفة تتسم بالضآلة والمحدودية . ذلك انه على الرغم من أن رؤوس الاموال الاجنبية كانت تشكل نسبة هامة من العرض الاجمالى للادخار المتحقق فى هذه البلاد الا ان رؤوس الأموال الاجنبية المنسابة الى هذه البلاد ضئيلة ومحدودة ولا تتناسب مع حاجة هذه البلاد .

جـــدول رقـــم (١)

مستوى الادخار المحلى والاجنبى كنسبة مئويـــة

مـــن اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ما بين ٥٠ـ١٩٥٩.

الدولـــــة	الادخـار الاجمالـى	الاستهلاك	الادخار الصافـى	الادخـار الاجنـبى	الادخـار الصافى المحلى
رود يسيا ونياسالاند	٢٩	٦	٢٣	٩	١٤
فـنزويـلا	٢٧	٨	١٩	٣	١٦
اسـرائيـل	٢٦	٠٠	٠٠	٢١	٠٠
الكـونغـو	٢٦	٨	١٨	٢	١٦
تـرنـداد	٢٤	٨	١٦	٦	١٠
اتحاد جنوب افريقيا	٢٣	٨	١٥	١	١٤
مـالطـا	٢٢	٤	١٨	٣	١٥
جـاميـكا	٢١	٧	١٥	٩	٥
بـورتوريـكو	٢٠	٦	١٤	١٨	ـ٤
الارجنتـين	٢٠	١٠	١٠	٢	٨
كـوستاريـكا	٢٠	٥	١٥	٤	١١
بـورمـا	١٩	٦	١٣	ـ١	١٤
قـبرص	١٩	٤	١٥	١٢	٣
اسبـانيـا	١٨	٨	١٠	٢	٨
كـولـومبيـا	١٨	٩	٩	٠٠	٩
الصين الوطنيـة	١٧	٦	١٢	٧	٥
اليـونـان	١٧	٥	١٢	٨	٤
تنجـانيقـا	١٧	٠٠	٠٠	ـ١	٠٠

يتبـــع